

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أ. الوليد قسوم ميساوي

جامعة سطيف 1

ملخص: تعتبر هذه الدراسة محاولة لتحديد أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجت في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) على أداء الجهاز الانتاجي الوطني، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة المذكورة وكذا من خلال بناء نموذج قياسي يسمح بتحديد مدى استجابة الجهاز الانتاجي الوطني للزيادة في الطلب المحلي الناتجة عن التوسع في إجمالي الانفاق الوطني خلال البرامج الثلاث لهذه السياسة.

الكلمات المفتاح: سياسة الإنعاش، النمو الاقتصادي، الجهاز الانتاجي، إجمالي الانفاق.

Summary :this study attempts to show the effect of algerian economic recovery policy that pursued over the period (2001 -2014) on the performance of national production system through analysis of the achieved results during the mentioned period and also through building an econometric model that permit to determine the reaction of national production system for the increase in the domestic demand that resulted from expansion of the gross national expenditure during the three programs of this policy.

Keywords : Recovery policy, economic growth, production system, Gross expenditure

تمهيد:

بدءا من سنة 2001 عرفت أسعار البترول تحسنا نوعيا في الأسواق الدولية مما أدى إلى تحسن كبير في إيرادات الجباية البترولية بالجزائر، وهو ما مكنها من انتهاج سياسة مالية توسعية تركزت على زيادة النفقات العامة وذلك في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي انتهجت خلال الفترة (2001-2014) بغية إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وتجلت هذه السياسة في ثلاث برامج طموحة تتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) للفترة (2010-2014)، ورغم الانجازات المهمة المحققة في إطار هذه البرامج وعلى مختلف المستويات كالتشغيل والتنمية البشرية والمنشآت القاعدية والخدمة العمومية وغيرها، فإن التساؤل يبقى مطروح حول مدى مساهمة هذه السياسة في رفع القدرة الانتاجية لقطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، والتي تعد أساس تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية ومطرودة.

ومما سبق فإن إشكالية البحث تتمثل في ما يلي:

ما أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجت في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) على أداء الجهاز الانتاجي الوطني؟

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين، الأول خصص لعرض مختصر للبرامج الثلاث لسياسة الإنعاش الاقتصادي وما رافقها من تطورات على الناتج المحلي الخام ومعدلات نمو أهم القطاعات الإنتاجية، أما المحور الثاني فقد خصص للدراسة القياسية والتي تهدف لتحديد مدى استجابة الجهاز الانتاجي الوطني للزيادة في إجمالي الانفاق الوطني خلال مرحلة سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المحور الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على معدل النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الانتاجية.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتحادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

قبل سرد مضمون كل برنامج نورد بشكل مختصر مفهوم سياسة الإنعاش وشروط تطبيقها:

(1) مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساساً في الوسائل المالية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالباً ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري¹، حيث أن فكره المالي يؤكد أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخل والعمالة انطلاقاً من قانون "الطلب يخلق العرض"، ويشير إلى أنه بوجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن التوسع في النفقات العامة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة².

(2) شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

بالنسبة للكيتريين، ولتكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط لاسيما ما يلي³:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات "الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، كالمقدرة على القيام باستثمارات جديدة؛
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفاً؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفاً؛

• أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد؛

• يجب أن لا تتسرع المؤسسات لزيادة أرباحها على حساب زيادة الكميات المنتجة.

أولاً- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

(1) مضمونه:

جاء البرنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، ومن أهم أهدافه دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، كما هدف إلى تنشيط الطلب الكلي والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تتسم بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، ودعم وتنمية الموارد البشرية، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية⁴.

وقدر الغلاف المالي الاجمالي لهذا البرنامج بـ 525 مليار دج، خصص منها ما نسبته 12.4% لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، في حين خصص ما نسبته 8.6% من مبلغ البرنامج لدعم الاصلاحات لهدف ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وما نسبته 38.8% للتنمية المحلية والبشرية، وما نسبته 40.1% لتعزيز الخدمة العمومية وتحسين الاطار المعيشي⁵.

(2) تطور معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الانتاجية خلال سنوات البرنامج:

يتضح من الجدول (01) أن سنة 2001 شهدت تسجيل أضعف معدل ويرجع ذلك في الأساس للنمو السلبي المسجل في قطاع المحروقات (-1.6%)، إذ ومع مساهمته الكبير في توليد إجمالي القيمة المضافة (من الجدول (1) بالملاحق تقدر بـ 41.83%) فاق أثره (السلبي) على نمو الناتج المحلي الخام أثر (الموجب) قطاعي الفلاحة (سجلت معدل نمو مرتفع بـ 13.2%) والأشغال العمومية (2.8%)، وذلك لانخفاض مساهمتها في توليد إجمالي القيمة المضافة (11.94%)

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

و9.28% على الترتيب حسب الجدول (1) من الملحق)، أما بدء من سنة 2002 وإلى 2004 ونتيجة للتحسن المسجل على معدل نمو قطاع المحروقات ومع استمرار مساهمته الكبير في توليد إجمالي القيمة المضافة (40.51% و43.49% و45.49% على التوالي كما يتضح من الجدول (1) بالملحق) أدى ذلك إلى تسجيل معدلات نمو مقبولة للنتائج المحلي الخام، كما ساهمت (بدرجة أقل) معدلات النمو المرتفعة نسبيا في قطاع الأشغال العمومية والمعدلات الموجبة للصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال السنوات الثلاث، وكذا قطاع الفلاحة خلال سنتي 2003 و2004 في هذا النمو للنتائج المحلي الخام. ولالإشارة شهدت سنة 2003 تسجيل أعلى معدل قدره 6.9% وتوافق ذلك مع أعلى معدل في المحروقات (8.8%) وكذا في قطاع الفلاحة (19.7%) ومعدلات موجبة في باقي القطاعات، وعموما شهد معدل نمو الناتج المحلي الخام تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ متوسطه السنوي 4.8% خلال سنوات البرنامج مقابل 2.9%⁶ خلال السنوات الأربع السابقة (1997-2000).
الجدول (01): معدل النمو الاقتصادي ونمو أهم القطاعات خلال الفترة 1999-2004 (%)

2004	2003	2002	2001	
3.3	8.8	3.7	1.6-	معدل النمو في قطاع المحروقات
5.2	6.9	4.7	2.1	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي
3.1	19.7	1.3-	13.2	الفلاحة
08	5.5	8,2	2,8	بناء وأشغال عمومية
1.3-	3.5	-1,0	1-	صناعات تحويلية القطاع العمومي
2.5	2.9	6.6	3	صناعات تحويلية القطاع الخاص

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2002 و2004، الملاحق.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

(1) مضمونه :

جاء هذا البرنامج في سياق مواصلة الاصلاحات ومشاريع الدعم التي تم إقرارها في البرنامج السابق، وقد قسم غلافه المالي والمقدر بـ 4202,7 مليار دج (في شكله الأصلي) على خمس أبواب رئيسية تتضمن أهداف هذا البرنامج، يتقدمها (من حيث قيمة المبلغ المخصص) برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بـ 1908,5 مليار دج (45.5% من الغلاف المالي الاجمالي)، يليه برنامج تطوير المنشآت الأساسية بـ 1703,1 مليار دج (40.5%)، ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية بـ 337,2 مليار دج (8%)، ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بـ 203,9 مليار دج (4.9%)، وأخيرا برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال بـ 50.0 مليار دج (1.1%)⁷.

ولقد أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، برنامج خاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (السابق) والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الاضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ليصبح مجموعه الكلي 8705 مليار دج (114 مليار دولار)⁸، وباختتامه سنة 2009 قدر

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

المبلغ الاجمالي له بـ 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) وذلك بعد عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية والتمويلات الاضافية الاخرى⁹.

وبالعودة إلى مخصصات التنمية الاقتصادية (حسب الغلاف المالي الاصيلي) فقد خصص منها مبلغ 300 مليار دج لدعم الفلاحة والتنمية الريفية، و13.5 مليار دج لدعم الصناعة و12 مليار دج لدعم الصيد البحري و4.5 مليار دج لترقية الاستثمار و3.2 مليار دج لدعم السياحة و4 مليار دج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁰.

(2) تطور معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الانتاجية خلال سنوات البرنامج:

الملاحظ من الجدول (02) أن سنة 2005 وكالسنوات الثلاث السابقة لها شهدت تسجيل معدل نمو مقبول للناتج المحلي الخام قدره 5.1%، ويعود ذلك في الأساس لاستمرار قطاع المحروقات في تسجيل معدلات نمو مقبولة (5.8%)، زيادة على تسجيل معدل نمو متوسط خارج المحروقات (4.7%)، أما باقي السنوات (2006-2009) ورغم تسجيل معدلات نمو شبه مطردة خارج المحروقات فإن معدلات النمو السلبية لقطاع المحروقات ومع استمرار ارتفاع مساهمته في توليد إجمالي القيمة المضافة (52.95%، 50.98%، 53.65%، 38.60% في 2006-2007-2008-2009) على الترتيب كما يتضح من الجدول رقم (1) بالملحق) أثرت بشكل أكبر على نمو الناتج المحلي الخام، مما جعله يسجل معدلات ضعيفة وتقل عن ما كان عليه خلال السنوات السابقة (2002 إلى 2005)، وهو ما تجلّى كذلك في انخفاض متوسط معدل النمو السنوي إلى 2.98% بعد أن كان 4.8% خلال البرنامج السابق.

الجدول رقم(2): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2005-2009 (%)

2009	2008	2007	2006	2005	
6-	2.3-	0.9-	2.5-	5.8	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
9.3	6.1	6.3	5.6	4.7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
2.4	2.4	3	2	5.1	معدل نمو الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2009، الملاحق.

وعن معدلات النمو المطردة نسبيا خارج المحروقات خلال سنوات البرنامج، ومن الجدول(03) نجدتها ترجع في الأساس للمعدلات المرتفعة نسبيا في قطاع الاشغال العمومية خلال كل سنوات البرنامج، وكذا المعدلات نمو القطاع الفلاحي (باستثناء 2008 حقق القطاع نمو سلبي) خاصة سنة 2009 التي شهدت تحقيق نمو قدره 20%، بالإضافة إلى المعدلات المقبولة التي سجلها قطاع الصناعات التحويلية سنتي 2008 و2009،

الجدول رقم (03): معدل النمو لأهم قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 (%)

2009	2008	2007	2006	2005	
20	5.3-	5	4.9	1.9	الفلاحة
8.7	9.8	9.8	11.6	7.1	البناء والاشغال العمومية
6.1	4.4	3.9-	2.2-	4.5-	الصناعات التحويلية العمومية
		3.2	2.1	1.7	الصناعة التحويلية الخاصة

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2006 و2009، الملاحق.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

ثالثا - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

(1) أهدافه:

هدف هذا البرنامج في مجمله إلى¹¹:

- تعزيز مؤشرات التنمية البشرية من خلال التوسع في مشاريع التعليم والصحة والسكن والطاقة والمياه؛
- تعزيز المنشآت الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات ومنشآت النقل؛
- تامين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتعبئة القطاع الصناعي لمرافقته، وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- تامين القدرات السياحية والصناعات التقليدية؛
- تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- إنعاش الصناعة الوطنية وتوفير مناصب عمل وتخفيض مستويات البطالة.

(2) مضمونه:

بغية تحقيق الأهداف السابقة خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار (286 مليار دولار)، ما نسبته 45.72% (9700 مليار دينار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، والحصة المتبقية والمقدرة بـ 54.37% (11534 مليار دينار) كانت قد خصصت لإطلاق مشاريع جديدة¹²، وقد كان هذا التقسيم (استكمال مشاريع قائمة وإنشاء مشاريع جديدة) على مستوى ست محاور رئيسية، حيث خصص 10122 مليار دينار للتنمية البشرية، 6448 مليار دينار للمنشآت الأساسية، 1666 مليار دينار لتحسين الخدمة العمومية، 1566 مليار دينار للتنمية الاقتصادية، 360 مليار دينار لمكافحة البطالة، 250 مليار دينار للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديد للاتصال¹³.

وبالنسبة لمخصصات التنمية الاقتصادية فقد خصص منها أزيد من 1000 مليار دينار لقطاع الفلاحة وأزيد من 16 مليار دينار لقطاع الصيد البحري، وحوالي 100 مليار دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوالي 400 مليار دينار لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وحوالي 50 مليار دينار من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط¹⁴.

(3) تطور معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الانتاجية خلال سنوات البرنامج.

كما يتضح من الجدول(4) ورغم استمرار تسجيل معدلات نمو مقبولة ومستقرة نسبيا خارج المحروقات خلال كل السنوات، فإننا نلاحظ ضعف وتذبذب في نمو الناتج المحلي الخام، وكالسنوات السابقة يرجع ذلك بشكل رئيس إلى استمرار تحقيق معدلات سالبة (انكماش) في قطاع المحروقات خاصة مع استمرار مساهمته الكبير في توليد إجمالي القيمة المضافة (أنظر لنسب مساهمته في الجدول (1) بالملحق)، ولقد عرف متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام تحسن طفيف خلال هذه الفترة حيث قدر بـ 3.3% بعد أن كان 2.98% في البرنامج السابق، أما متوسط معدل النمو خارج المحروقات فقد شهد نوع من الاستقرار إذ قدر بـ 6.48% بعد أن كان 6.4% خلال البرنامج السابق.

أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم (04): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2010-2014 (%)

2014	2013	2012	2011	2010	
-0.6	-5.5	-3.4	-3.3	-2.2	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
5.6	7.1	7.2	6.2	6.3	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	معدل نمو الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2014، الملاحق.

وعن استمرار تسجيل معدلات نمو مقبولة خارج المحروقات فترجع لتسجيل معدلات نمو مقبولة في أهم القطاعات الانتاجية خارج المحروقات، حيث يتضح من الجدول (05) أن القطاع الفلاحي وعلى عكس الفترتين السابقتين لم يسجل أي نمو سلبي، وقدر متوسط معدل النمو السنوي في هذا القطاع بـ 6.88% وهو أكبر مما كان عليه خلال البرنامجين السابقين، حيث قدر بـ 5.4% خلال البرنامج الأول وبـ 5.3% خلال البرنامج الثاني، وكذا الأمر بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث استمر في تسجيل معدلات نمو جد مقبولة، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات التحويلية والتي سجلت معدلات نمو مقبولة خلال كل السنوات خاصة سنة 2012، إلا أن أثرها على نمو الناتج المحلي الخام كان جد ضعيف نتيجة لضعف مساهمتها في توليد إجمالي القيمة المضافة (كما يتضح من الجدول رقم 03 بالملحق)، حيث لم تتعدى 6.39% في أحسن الأحوال سنة 2010،

الجدول رقم (05): معدل النمو لأهم قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014 (%)

2014	2013	2012	2011	2010	
2.5	8.2	7.2	11.6	4.9	الفلاحة
3.9	4.1	5.1	3.9	3.4	الصناعات التحويلية
6.8	6.8	8.2	5.2	8.9	البناء والأشغال العمومية والخدمات البترولية

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2014، الملاحق.

رابعا- تطور التركيب الهيكلي للواردات خلال مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي.

تبين مما سبق ضعف أداء الجهاز الانتاجي الوطني وكبر ارتباط نمو الناتج المحلي الخام بالمحروقات، كما يتضح هذا الضعف من خلال التوجه الكبير للخارج لتلبية الطلب المحلي من مختلف السلع حتى الغذائية، إذ يتضح من الجدول رقم (01) بالملحق ومن بين مختلف أنواع السلع المستوردة حلت سلع التجهيزات الصناعية في الريادة (من حيث وزنها النسبي في إجمالي الواردات) خلال كل السنوات، وقدر متوسط وزنها النسبي بـ 34.22% كل سنة، كما إرتفعت واردات هذه السلع من 3293 مليار دولار سنة 2001 إلى 18115 مليار دولار سنة 2014 أي بحوالي خمس مرات ونصف، وهو ما يمكن اعتباره أمر يتوافق مع طبيعة المرحلة التي شهدت توسع كبير في النفقات العامة في اطار برامج الانعاش، مما نتج عنه زيادة في الطلب الفعال أدى بدوره إلى زيادة واردات هذه السلع الرأسمالية لتعذر إنتاجها محليا، وقد حلت واردات المواد نصف مصنعة ثانيا من حيث وزنها النسبي من إجمالي الواردات، ونعتبرها من قبيل النوع الأول لكونها تستعمل في العملية الانتاجية لتوفير السلع الاستهلاكية، وقد قدر متوسط وزنها النسبي بـ 21.32% كل سنة.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أما عن واردات السلع الغذائية ورغم انخفاض وزنها النسبي في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى، إلا أنها تضاعفت بأكبر من 06 مرات سنة 2014 مقارنة بسنة 2001، ونفس الشيء بالنسبة لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي إرتفعت من 1400 مليار دولار إلى 9894 مليار دولار أي بحوالي 7 مرات، وقد بلغ متوسط الوزن النسبي للواردات الغذائية خلال سنوات سياسة الانعاش 18.22%، أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد قدر بـ 15.34%، وإذا اعتبرنا النوعين السابقين (الغذائية والاستهلاكية) كمجموعة واحدة من لكونهما سلع استهلاكية هائية نجد أن متوسط وزنها النسبي في إجمالي الواردات يقدر بـ 33.56% وهي نسبة ترقى إلى مستوى متوسط الوزن النسبي لسلع التجهيز الصناعي المعمرة، وهو ما يدل على القصور الكبير للجهاز الانتاجي الوطني الذي لم يستطع حتى تلبية الطلب على هذه السلع الاستهلاكية، فزادت قيمة وارداتها من 3746 مليار دولار سنة 2001 (وبوزن نسبي 39.5%) إلى 20444 مليار دولار سنة 2014 (وبوزن نسبي 34.26%) أي بحوالي 545.75%، وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي الواردات بوتيرة متسارعة، إذ ارتفعت من 9482 مليار دولار سنة 2001 إلى 59670 مليار دولار سنة 2014، أي بنسبة قدرها 629.3%.

المحور الثاني: دراسة قياسية لتحديد مدى استجابة الجهاز الانتاجي الوطني للزيادة في إجمالي الانفاق خلال مرحلة سياسة الانعاش (2001-2014).

تعد مرونة الجهاز الانتاجي من أهم شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي، وهو ما يفتقر له الاقتصاد الوطني كما اتضح في المحور الأول، وإثبات هذه النتيجة قياسيا نحاول في ما يلي بناء نموذج قياسي يعطي إنحدار واردات السلع والخدمات على إجمالي الانفاق الوطني خلال فترة البرامج الثلاث.
أولا- صياغة النموذج وتقديره:

في ما يلي نحاول تقدير علاقة انحدار متغير إجمالي واردات السلع والخدمات (imp) على متغير إجمالي الانفاق (Dep) خلال الفترة (2001-2014)، وقد تم اختيار الصيغة الأسية على باقي الصيغ لكونها تسمح بتجاوز الكثير من المشاكل القياسية، كما أنها تسمح بحساب مؤشر مرونة الواردات بالنسبة للانفاق بشكل سهل، ولتقديرها يكفي تقدير انحدار خطي بسيط لمتغير لوغاريتم إجمالي الواردات على متغير لوغاريتم إجمالي الانفاق كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$\ln \bar{imp} = \beta_0 + \beta_1 \ln dep + \mu \dots (A)$$

حيث: μ : الخطأ في التقدير (بواقي النموذج المقدر).

\ln : اللوغاريتم الطبيعي.

ولقد تم أخذ قيم المتغيرات بالأسعار الثابتة بدل الجارية وذلك لاستبعاد أثر التضخم.

وبالاعتماد على برنامج EViews 9 وقيم متغيري النموذج الموضحة بالجدول (02) بالملحق تم تقدير الصيغة (A) وكانت النتائج على النحو التالي:

$$\ln \bar{imp} = -8.492 + 1.263 \ln dep$$

$$t_c: \quad (-7.368) \quad (28.864) \quad / F_c = 833.16 ; dw = 1.86 ; R^2 = 0.98$$

$$t_{(0.25,12)} = 2.178 ; F_{(1;12)(0.05)} = 4.75 ; du = 1.35 ; dl = 1.05$$

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

ماين قوسين تمثل قيم ستودنت الحسائية الخاصة بمقدرتي الانحدار الخطي.

ولتقييم النموذج المقدر إحصائيا واقتصاديا نلاحظ من نتائج التقدير أن:

- للنموذج قوة تفسيرية عالية حيث أن R^2 %98 من التغيرات في $\ln imp$ ترجع للتغير في $\ln dep$ ؛
 - مقدرتي النموذج $(\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_0)$ مقبولتين إحصائيا (لهما معنوية) لأن القيمة المطلقة لستودنت الحسائية $|t_c|$ أكبر من القيمة الجدولية $(t_{(0.25,12)})$ بالنسبة لكلا المقدرتين؛
 - النموذج مقبول إحصائيا لأن قيمة فيشر الحسائية (F_c) أكبر من القيمة الجدولية $(F_{(1;12)(0.05)})$ ؛
 - الميل الموجب للانحدار الخطي $(\hat{\beta}_1)$ مقبول اقتصاديا، ويدل على وجود علاقة طردية بين $\ln dep$ و $\ln imp$ في الصيغة الأسية، وحتى الإشارة السالبة لـ $(\hat{\beta}_0)$ مقبولة اقتصاديا في الصيغة الاسية.
- غير أن النموذج المقدر قد يكون زائف إن لم تستقر سلسلتي $\ln dep$ و $\ln imp$ عند المستوى، لذا وقبل المرور إلى تقييم النموذج قياسي ينبغي التأكد أولا من استقرار سلسلتي المتغيرين.
- ويتم التأكد من إستقرار السلاسل الزمنية بالاعتماد على إختبار جذر الوحدة وذلك إما عن طريق إختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) ADF أو إختبار "فليب برون" (phillips-perron) والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت، بالإضافة إلى إختبار (Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin) KPSS¹⁵.

ثانيا- دراسة إستقرار سلسلتي متغيري النموذج الخطي المقدر ($\ln dep$ و $\ln imp$):

في ما يلي دراسة لمدى استقرار السلسلتين بالاعتماد على إختبار ADF ووفق صيغته الثلاث¹⁶

1) دراسة إستقرار سلسلة لوغاريتم إجمالي الانفاق ($\ln dep$):

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم اجراء اختبار ADF على سلسلة $\ln dep$ والنتائج في الجدول (06)، ومن هذه النتائج وعند اختبار الفرض $(\delta = 0)$ في الصيغة (3) نلاحظ أن قيمة إحصائية اختبار ديكي فولار الموسع الحسائية $(|t_{\delta}^*| = 2.385)$ أقل من القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند 1% و 5% و 10%، وبذلك لا يمكن رفض فرض العدم وسلسلة متغير $\ln dep$ تحتوي على جذر الوحدة، وعند اختبار فرض معلمة الاتجاه الزمني $(\beta = 0)$ نلاحظ أن $(t_{\beta}^* = 2.371)$ أقل من القيم الحرجة عند 1% و 5% و 10% وبذلك نقبل فرض العدم وهو ما يؤكد وجود جذر الوحدة.

وعند اختبار الفرض $(\delta = 0)$ في الصيغة الثانية نجد أن $(|t_{\delta}^*| = 0.240)$ أقل من القيم الحرجة عند 1% و 5% و 10% وبذلك فإن سلسلة متغير $\ln dep$ تحتوي على جذر الوحدة، وباختبار فرض معلمة الحد الثابت $(c = 0)$ نجد $(t_c^* = 0.334)$ أقل من القيم الحرجة عند 1% و 5% و 10% وهو ما يؤكد وجود جذر الوحدة ومنتقل لاختبار الصيغة الأولى.

عند اختبار الفرض $(\delta = 0)$ في الصيغة الأولى نلاحظ أن قيمة (δ) موجبة وهو ما يعني أن الفرض البديل حتى وإن قبل فهو يعني أن السلسلة تتعد عن وضع الاستقرار في المدى الطويل بدل الاقتراب منه، وبذلك فإن سلسلة متغير $\ln dep$ غير مستقرة عند مستواها.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم (06): نتائج إختبار جذر الوحدة على سلسلة $\ln dep$ حسب ADF.

الصيغة 1 (بلا حد واتجاه)	الصيغة 2 (حد ثابت فقط)		الصيغة 3 (إتجاه زمني وحد ثابت)			
ADF	ADF		ADF			
δ	c	δ	β	δ		
-2.754	3.14	-4.057	3.74	-4.886	%1	N=14
-1.970	2.61	-3.119	2.58	-3.828	%5	
-1.603	2.2	-2.701	2.39	-3.362	%10	
12.631	0.334	-0.240	2.371	-2.385	τ^*	
2.3	2.3		1.71		dw	

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على برنامج EViews.9.

حيث: ADF تمثل القيمة الحرجة لديكي فولر، δ تمثل مقدرة معلمة المتغير التابع مبطاً بفترة زمنية واحدة، β مقدرة معلمة الاتجاه الزمني، c مقدرة معلمة الحد الثابت، τ^* قيمة ديكي فولر الحسابية،

(2) دراسة إستقرار سلسلة لوغار يتم الواردات $\ln imp$:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم اجراء اختبار ADF والنتائج في الجدول (07)، ومن خلال هذه النتائج وعند اختبار الفرض ($\delta = 0$) في الصيغة (3) نجد أن قيمة ديكي فولار المحسوبة ($\tau_\delta^* = -4.620$) أكبر سلبية من القيم الحرجة عند 5% و 10%، وهو ما يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة غير، أنه بملاحظة القيمة الحسابية لدوربن واتسون ($dw=3.2$) نجد أن هناك مشكلة إرتباط تسلسلي سالب في هذه الصيغة لأن $4 < dw < -4$ ، وبذلك لا يمكن إعتبار السلسلة مستقرة .

من نتائج الصيغة الثانية نجد أن القيم الحسابية (بالقيمة المطلقة) أقل من القيم الحرجة عند 1% و 5% و 10% وذلك بالنسبة لـ δ و c ، وبذلك فإن سلسلة $\ln imp$ تحتوي على جذر الوحدة.

عند اختبار الفرض ($\delta = 0$) في الصيغة (1) نجد أن قيمة (δ) موجبة وهو ما يعني أن الفرض البديل حتى وإن قبل فهو يعني أن السلسلة تبعد عن وضع الاستقرار في المدى الطويل بدل الاقتراب منه، وبذلك فإن سلسلة $\ln imp$ غير مستقرة عند مستواها. وبعد أن تبين عدم استقرار سلسلي $\ln imp$ و $\ln dep$ عند المستوى، يمكن القول أن الانحدار الخطي المقدر (A) قد يكون زائف إن لم يكن هناك تكامل مشترك بينهما ($\ln imp$ و $\ln dep$).

الجدول رقم (07): نتائج إختبار جذر الوحدة على سلسلة $\ln imp$ حسب ADF.

الصيغة 1 (بلا حد واتجاه)	الصيغة 2 (حد ثابت فقط)		الصيغة 3 (إتجاه زمني وحد ثابت)			
ADF	ADF		ADF			
δ	c	δ	β	δ		
-2.754	3.14	-4.057	3.74	-5.124	%1	N=14
-1.970	2.61	-3.119	2.58	-3.933	%5	
-1.603	2.2	-2.701	2.39	-3.420	%10	
4.234	0.947	-0.903	2.371	-4.620	τ^*	
2.3	2.3		3.2		dw	

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على برنامج EViews.9.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

ثالثا- دراسة التكامل المشترك بين $\ln \text{dep}$ و $\ln \text{imp}$:

لإجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرين x و y وفق اختبار انجل وجرانجر (EG) يُشترط أن تكون سلسلتي المتغيرين متكاملتين من الدرجة الأولى ($I(1)$)، وأن تكون البواقي (μ) الناتجة عن الانحدار الخطي بينهما مستقرة عند مستواها ($I(0)$)، فإن تحقق هذا دلاً على أن x و y يتميزان بخاصية التكامل المشترك¹⁷، وفي ما يلي دراسة لمدى امكانية وجود تكامل مشترك بين $\ln \text{dep}$ و $\ln \text{imp}$.

(1) دراسة إستقرار سلسلة $\Delta \ln \text{imp}$:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 وجد أن سلسلة $\Delta \ln \text{imp}$ تستقر عند مستواها وفق الصيغة الثانية (حد ثابت دون إتجاه زمني) وكانت النتائج كما يلي:

$$\Delta^2 \bar{\ln \text{imp}}_t = 0.119 - 1.675 \Delta \ln \text{imp}_{t-1} + 0.342 \Delta^2 \ln \text{imp}_{t-1}$$

$$\tau^*: \quad (3.03) \quad (-3.375) \quad / \quad dw = 1.87 ; \quad R^2 = 0.67$$

$$ADF_{\delta(13,0.01)} = -4.200 / ADF_{\delta(13,0.05)} = -3.157 / ADF_{\delta(13,0.1)} = -2.728$$

$$ADF_{c(13,0.01)} = 3.14 / ADF_{c(13,0.05)} = 2.61 / ADF_{c(13,0.1)} = 2.20$$

حيث Δ^2 تمثل الفرق من الدرجة الثانية للسلسلة الأصلية اي الفرق الاول للفرق الاول.

من نتائج التقدير وعند إختبار الفرض ($\delta = 0$) نلاحظ أن قيمة ديكي فولار الحسابية أكثر سلبية من القيمة الحرجة عند 5% و 10%، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي لأن dw الحسابية تقترب من 2 وهي أكبر من القيمة الحرجة العظمى ($du=1.34$)، وبذلك فأن سلسلة المتغير $\Delta \ln \text{imp}$ مستقرة عند مستواها ($I(0)$) أي أن المتغير $\ln \text{imp}$ متكامل من الدرجة الأولى ($I(1)$).

(2) دراسة إستقرار سلسلة $\Delta \ln \text{dep}$:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 وجد أن سلسلة $\Delta \ln \text{dep}$ تستقر عند مستواها وفق الصيغة الثالثة (حد ثابت مع إتجاه زمني) وكانت النتائج كما يلي:

$$\Delta^2 \bar{\ln \text{dep}}_t = 0.063 + 0.0007T - 1.216 \Delta \ln \text{dep}_{t-1}$$

$$\tau^*: \quad (3.008) \quad (-4.122) \quad / \quad dw = 2.19 ; \quad R^2 = 0.65$$

$$ADF_{\delta(13,0.01)} = -4.992 / ADF_{\delta(13,0.05)} = -3.875 / ADF_{\delta(13,0.1)} = -3.388$$

$$ADF_{\beta(13,0.01)} = 3.74 / ADF_{\beta(13,0.05)} = 2.58 / ADF_{\beta(13,0.1)} = 2.39$$

حيث عند إختبار الفرض ($\delta = 0$) نجد أن قيمة (τ^*) أكثر سلبية من القيمة الحرجة عند 5% و 10%، كما أنه لا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي لأن dw الحسابية تزيد عن 2 وتقل عن 4 ($du=1.56$)، وبذلك فإن سلسلة المتغير $\Delta \ln \text{dep}$ مستقرة عند مستواها ($I(0)$) أي أن المتغير $\ln \text{dep}$ متكامل من الدرجة الأولى ($I(1)$).

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتحادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

(3) دراسة إستقرارية بواقى النموذج المقدر (μ):

وبالاعتماد على برنامج EViews.9 وجد أن البواقى (μ) تستقر عند المستوى وفق الصيغة الأولى كما يلي:

$$\Delta \mu_t = -1.251 \mu_{t-1} + 0.350 \Delta \mu_{t-1}$$

$$\tau^*: (-3.268) \quad / \quad dw = 1.81 ; \quad R^2 = 0.54$$

$$ADF_{\delta(14,0.01)} = -2.771 / ADF_{\delta(14,0.05)} = -1.974 / ADF_{\delta(14,0.1)} = -1.602$$

حيث من نتائج التقدير وعند إختبار الفرض ($\delta = 0$) نلاحظ أن قيمة (τ^*) أكثر سلبية من القيمة الحرجة عند 1% و5% و10%، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي لأن dw الحسائية تقترب من 2 وتكون القيمة الحرجة العظمى (du=1.35)، وبذلك فإن سلسلة البواقى (μ) مستقرة عند مستواها ($I(0)$) وبذلك يوجد تكامل مشترك بين $\ln dep$ و $\ln imp$ ، والانحدار بينهما (A) ليس زائف بل يمثل نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل. (4) نموذج تصحيح الخطأ (نموذج العلاقة في المدى القصير):

إن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، وفي المدى القصير قد يوجد عدم توازن وبالتالي يمكن في هذه الحالة التعامل مع الخطأ الناتج عن تقدير الانحدار بينهما (البواقى (μ)) على أنه خطأ توازن يمكن استخدام قيمته لربط السلوك في المدى القصير للمتغير التابع مع قيمته في المدى الطويل¹⁸، ويتم عمل إنحدار خطي باستعمال الفروق الأولى للمتغيرين التابع والمستقل ($\Delta \ln imp$ على $\Delta \ln dep$)، كما يتم أيضا إدخال البواقى مبطئة بفترة زمنية واحد (μ_{t-1}) كمتغير مستقل في هذا الانحدار ويجب الحصول على قيمة سالبة لمعامله (معامل سرعة التصحيح)، وهو يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة في المدى القصير نحو العلاقة في المدى الطويل¹⁹. وبالاعتماد على برنامج EViews.9 تم إنشاء سلسلي المتغيرين ($\Delta \ln dep$ و $\Delta \ln imp$) وتقدير علاقة الانحدار للمدى القصير وكانت النتائج كما يلي:

$$\Delta \ln imp_t = 1.37 \Delta \ln dep_t - 0.98 \mu_{t-1}$$

$$t: \quad (8.544) \quad (-3.55) \quad / \quad t_{(0.25,11)} = 2.201$$

وعن تقييم نموذج تصحيح الخطأ إحصائيا، من النتائج نلاحظ أن مقدرتي النموذج (1.37 و -0.98) مقبولتين إحصائيا لأن القيمة المطلقة لستودنت الحسائية $|t_c|$ أكبر من القيمة الجدولية (2.201) بالنسبة لكليهما، كما نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ مقبول لكونه سالب الإشارة (-0.98) وهو يشير إلى مقدار وجهة التغير في $\ln imp$ نتيجة لانحراف قيمة $\ln dep$ في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة وهو ما يعني أنه يتجه نحو التوازن (الاستقرار في المدى الطويل).

رابعا- التقييم القياسي لنموذج المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ.

بعد تبين قبول النموذجين إحصائيا واقتصاديا يجب أيضا أن يتم تقييمهما قياسي (مدى تحقق فرضيات حد الخطأ) وهو ما سنقوم به في ما يأتي:

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتحادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

(1) تقييم نموذج المدى الطويل:

(1-1) انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي:

لتفادي بعض العيوب الموجودة في اختبار Durbin-watson للارتباط الذاتي قام كل من Godfrey و Breusch (BG) بعمل اختبار عام للارتباط الذاتي يتجاوز المشاكل التي لا يمكن معها تطبيق اختبار dw، ويعرف هذا الاختبار أيضا باختبار LM²⁰، وبالاعتماد على برنامج EViews.9 تم القيام بهذا الاختبار على النموذج المقدر وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (07):

جدول (07): نتائج اختبار LM على نموذج المدى الطويل (قيمتي احتمالي فيشر وكاي مربع)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.696824	Prob. F(2,10)	0.5208
Obs*R-squared	1.712451	Prob. Chi-Square(2)	0.4248

المصدر: مخرجات برنامج EViews.9.

ومن النتائج نلاحظ أن قيمتي احتمالي توزيعي فيشر وكاي مربع هما 52.08% و 42.48% على التوالي، وكلاهما أكبر من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإنه لا يمكن رفض فرض العدم ومنه فإن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي لحدود الخطأ.

(2-1) ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن:

للتأكد من هذه الفرضية تم استعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) حيث بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (08): نتائج اختبار ARCH على نموذج المدى الطويل (قيمتي احتمالي فيشر وكاي مربع)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.054035	Prob. F(1,11)	0.8205
Obs*R-squared	0.063547	Prob. Chi-Square(1)	0.8010

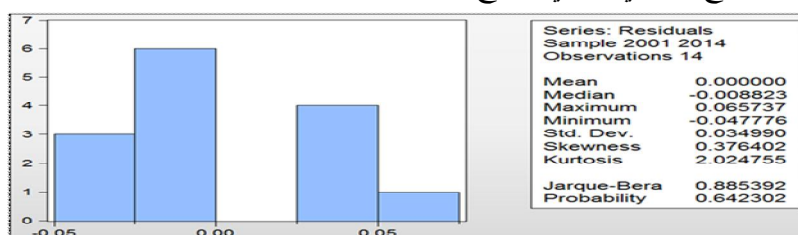
المصدر: مخرجات برنامج EViews.9.

نلاحظ أن قيمتي احتمالي توزيعي فيشر وكاي مربع هي 82.05% و 80.10% على التوالي، وكلاهما أكبر من 5% وهو ما يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت.

(3-1) التوزيع الطبيعي للبقايا:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل التالي:

الشكل (01): معاملات التوزيع الطبيعي لبقايا نموذج المدى الطويل



المصدر: مخرجات برنامج EViews.9.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

يلاحظ من نتيجة الاختبار أن احتمال جارك-بيرا أكبر من 5% وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لـ جارك-بيرا أكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع وبذلك فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبذلك نأخذ أن النموذج المقدر (A) الممثل لعلاقة المدى الطويل مقبول وقد استوفى كل المعايير.

(2) تقييم نموذج تصحيح الخطأ (المدى القصير):

(1-2) انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم القيام باختبار LM على نموذج تصحيح الخطأ والنتائج في الجدول (09)، ومنها نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لاختبار فيشر وكاي مربع أكبر من 5% وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

جدول (09): نتائج اختبار LM على النموذج المدى القصير (قيمتي احتمالي فيشر وكاي مربع)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.042150	Prob. F(1,10)	0.3314
Obs*R-squared	1.140213	Prob. Chi-Square(1)	0.2856

المصدر: مخرجات EViews.9.

(2-2) ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم إجراء اختبار ARCH والحصول على النتائج الموضحة في الجدول (10)، ومنها نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لكلا التوزيعين أكبر من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت.

جدول (10): نتائج اختبار ARCH على نموذج المدى القصير (قيمتي احتمالي فيشر وكاي مربع)

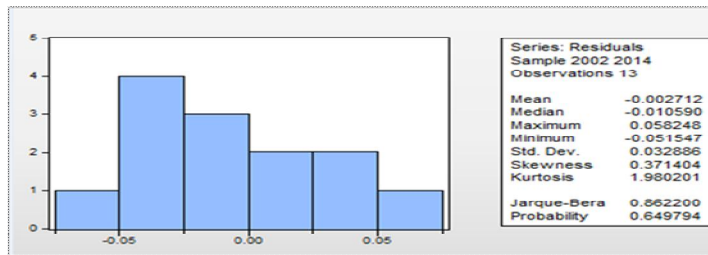
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.068593	Prob. F(1,10)	0.7987
Obs*R-squared	0.081750	Prob. Chi-Square(1)	0.7749

المصدر: مخرجات EViews.9.

(2-3) التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل رقم (2):

الشكل (02): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج المدى القصير



المصدر: مخرجات EViews.9.

وبملاحظة احتمال جارك-بيرا نجده أكبر من 5% وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لـ جارك-بيرا أكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع وبذلك نقبل فرض العدم والذي يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

وبذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ مقبول قياسيا.

خامسا- تحليل نتائج النموذجين (المدى القصير والمدى الطويل):

كما تحصلنا عليه فإن نموذج الانحدار بين $\ln imp$ و $\ln dep$ في المدى الطويل هو:

$$\widehat{\ln imp} = -8.492 + 1.263 \ln dep$$

ويأدخال الأساس الطبيعي على طرفي العلاقة نتحصل على الصيغة الأصلية (الأسية) التالية:

$$\widehat{imp} = e^{-8.492} dep^{1.263}$$

وانطلاقا من هذه الصيغة الأسية يمكن حساب مؤشر مرونة الواردات بالنسبة للانفاق في الجزائر ($E_{imp/dep}$) (يقيس درجة

إستجابة إجمالي الواردات الحقيقية للتغير في إجمالي الانفاق الحقيقي) كما يلي:

$$\begin{aligned} E_{imp/dep} &= \left(\frac{\Delta imp}{imp} / \frac{\Delta dep}{dep} \right) \Rightarrow E_{imp/dep} = \frac{\Delta imp}{\Delta dep} * \frac{dep}{imp} \\ &\Rightarrow E_{imp/dep} = \frac{\partial imp}{\partial dep} * \frac{dep}{imp} \\ &\Rightarrow E_{imp/dep} = (1.263 e^{-8.492} dep^{0.263}) * \frac{dep}{imp} \\ &\Rightarrow E_{imp/dep} = (1.263) (e^{-8.492} dep^{1.263}) * \frac{1}{imp} \\ &\Rightarrow E_{imp/dep} = 1.263 \end{aligned}$$

والمدلول الاقتصادي لهذا المؤشر أن إجمالي الواردات الحقيقية في الجزائر تستجيب للتغير في إجمالي الانفاق الحقيقي، أي أن زيادة إجمالي الانفاق بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الواردات بـ 1.263%، أما على المدى القصير فيمكن تفسير ميل انحدار نموذج تصحيح الخطأ (1.37) كميل حدي لسوغازيتم الواردات، وبذلك نجد أيضا أن الواردات تستجيب للتغيرات في إجمالي الانفاق، وبذلك فإن كلا النموذجين يوضحان عدم قدرة الجهاز الاتجاعي الوطني على تلبية الزيادة الكبيرة في الطلب خلال فترة سياسة الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى التوجه للخارج لتلبيتها.

خلاصة:

إن معدلات النمو المتواضعة والمسجلة خلال مرحلة برامج الإنعاش وما تنطوي عليه من هشاشة نتيجة لارتباطها الكبير بأسعار المحروقات وضعف الجهاز الاتجاعي الوطني والذي لم يستطع على الأقل إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية عامة والغذائية خاصة وذلك مقارنة بالموارد الكبيرة الموظفة في إطار برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، تسمح بالقول بنقص فعالية هذه السياسة (رغم الايجابيات)، في الوصول لهدفها الرئيس والمتمثل في تحقيق معدلات نمو إقتصادي حقيقية ومطرده، وهو ما يستدعي السعي الجاد لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني وتخليصه من تبعيته المطلقة للمحروقات من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود للمحروقات.

ملحق الجداول:

الجدول (1): تطور التركيب الهيكلي للواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (بالمليار دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
4656	3572	3357	3385	2516	2572	2346	(1)	المواد الغذائية
17,67	17,27	17,16	18,85	18,89	21,42	24,74	(2)	
305	230	186	158	41	132	97	(1)	الطاقة

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

دراسة قياسية باستخدام التكاليف المشتركة ونموذج تصحيح الخطأ

1,16	1,11	0,95	0,88	0,31	1,10	1,02	(2)	
1245	792	688	733	607	490	445	(1)	المواد الأولية
4,73	3,83	3,52	4,08	4,56	4,08	4,69	(2)	
6678	4637	3743	3422	2683	2186	1747	(1)	المواد نصف مصنعة
25,35	22,42	19,13	19,06	20,14	18,20	18,42	(2)	
137	90	149	157	121	139	154	(1)	التجهيزات الفلاحية
0,52	0,44	0,76	0,87	0,91	1,16	1,62	(2)	
9361	8015	7872	6681	4654	4146	3293	(1)	التجهيزات الصناعية
35,53	38,76	40,23	37,21	34,93	34,52	34,73	(2)	
3546	2830	2868	2610	1984	1649	1400	(1)	السلع الاستهلاكية
13,46	13,68	14,66	14,54	14,89	13,73	14,76	(2)	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	(1)	واردات أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	(2)	
420	515	704	808	716	696	0,00	(1)	واردات دون دفع +
1,59	2,49	3,60	4,50	5,37	5,80	0	(2)	تصليحات التجهيزات
26348	20681	19567	17954	13322	12010	9482	(1)	إجمالي الواردات
100	100	100	100	100	100	100	(2)	

الجدول (1) تكملة: تطور التركيب الهيكلي للواردات في الجزائر خلال الفترة 200-2014.

المتوسط %	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
18.22	10550	9013	8483	9261	5696	5512	7397	المواد الغذائية
	17,68	16,39	16,45	19,73	14,65	14,74	19,47	
2.51	2720	4139	4659	1094	898	516	560	الطاقة
	4,56	7,53	9,03	2,33	2,31	1,38	1,47	
3.75	1812	1732	1729	1676	1325	1128	1318	المواد الأولية
	3,04	3,15	3,35	3,57	3,41	3,02	3,47	
21.32	12301	10642	9994	10047	9494	9557	9502	المواد نصف مصنعة
	20,62	19,35	19,38	21,41	24,42	25,55	25,01	
0.82	629	477	310	364	321	219	164	التجهيزات الفلاحية
	1,05	0,87	0,60	0,78	0,83	0,59	0,43	
34.22	18115	15233	12793	15091	14690	14141	12344	التجهيزات الصناعية
	30,36	27,70	24,81	32,16	37,78	37,81	32,49	
15.34	9894	10539	9400	6890	5629	5868	6172	السلع الاستهلاكية
	16,58	19,17	18,23	14,68	14,48	15,69	16,25	
1.52	2998	2686	3682	1986	0,00	0,00	0,00	واردات أخرى
	5,02	4,89	7,14	4,23	0,00	0,00	0,00	
2.31	651	523	519	518	832	462	536	واردات دون دفع + تصليحات التجهيزات
	1,09	0,95	1,01	1,10	2,14	1,24	1,41	
100	59670	54984	51569	46927	38885	37403	37993	إجمالي الواردات
	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005، 2010، 2011، 2014، الملاحق.

حيث: (1) تمثل المبلغ ، (2) تمثل الوزن النسبي في إجمالي الواردات.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

الجدول (2): تطور إجمالي الانفاق وإجمالي واردات السلع والخدمات والأسعار الثابتة (بـ 1000 ادج)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
267146113,7	251081346,8	243076272,8	228181366,7	215025235,7	202401570,3	187090111,3	إ و
54416034,5	50572522,8	51499514	47031521,3	41584013,3	40609386,5	33982752,8	إ و س خ
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
396966393	374475299,6	348654868,5	321746841,2	310996020,6	295003730,2	275529326,7	إ و
91796705,6	84527353,2	76843048,4	67465362,9	70718409,8	67673119,4	58007492,8	إ و س خ

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2016 /03/12 : <http://databank.albankaldawli.org/data>

إ و: إجمالي الانفاق الوطني ، إ و س خ: إجمالي واردات السلع والخدمات.

الجدول (3): مساهمة أهم قطاعات النشاط في إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001-2014) (%)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
50,98	52,95	52,09	45,49	43,49	40,51	41,83	قطاع المحروقات
8,83	8,75	9,04	11,38	11,99	11,44	11,94	الفلاحة والغابات والصيد البحري
5,98	6,13	6,50	7,61	8,27	9,26	9,13	قطاع الصناعات التحويلية
9,13	8,32	7,85	8,99	9,33	10,15	9,28	قطاع البناء والأشغال العمومية
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
35,15	38,66	44,35	46,48	43,29	38,60	53,65	قطاع المحروقات
13,37	12,76	11,39	10,49	10,51	11,56	7,81	الفلاحة والغابات والصيد البحري
6,04	5,96	5,84	5,89	6,39	7,08	5,58	قطاع الصناعات التحويلية
13,06	12,21	11,30	11,19	12,37	12,42	9,34	قطاع البناء والأشغال العمومية

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، جداول المدخلات والمخرجات 2000-2014، رقم 727، نشرة ديسمبر 2015.

الاحالات والمراجع:

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 148.

² عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية الاقتصاد-سطين، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2013، ص 77.

³ محمد مسعي، مرجع سابق، ص 149.

⁴ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية الاقتصاد-سطين، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2013، ص 11.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الاتجاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

⁵ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر العدد 12، 2012، ص 252.

⁶ تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2002 و 2004.

⁷ البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، موقع الوزارة الأولى، ص 6-7، تاريخ الاطلاع : 2016/02/16

[http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ ProgBilan/ ProgCroissance.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf)

⁸ صالحى ناجية ومخناش فتيحة، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية الاقتصاد-سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2013، ص 146.

⁹ دربال عبد القادر وآخرون، محاولة نمذجة العلاقة بين الانفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011، دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي، المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية الاقتصاد-سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 2013، ص 630.

¹⁰ البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، موقع الوزارة الأولى، ص 6-7، تاريخ الاطلاع : 2016/02/16

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media /PDF/TexteReference/ TexteEssentiels /ProgBilan /ProgCroissance.pdf> ،

¹¹ مصالح الوزير، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

¹² بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ماي 2010.

¹³ مصالح الوزير، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010 الملحق 3

¹⁴ نفس المرجع.

¹⁵ أميرة إدريس ومراد إسماعيل، أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري)، المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية الاقتصاد-سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2013، ص 146.

¹⁶ لأكثر تفصيل حول الصيغ الثلاث لأختبار (ADF) ومنهجية هذا الاختبار يمكن الرجوع إلى عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، سنة 2004، ص 656-664.

¹⁷ عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 671-672.

¹⁸ دامودار جيجاراني، الاقتصاد القياسي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015 ص 1061.

¹⁹ عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 687-688.

²⁰ دامودار جيجاراني، مرجع سابق، ص 602.